

المطلوب إدارة سياسية ذات رؤية وقرار

بينما لا يزال برنامج الحكومة محل مناقشة برلمانية في مجلس الأمة، نجد أن الحكومة عبر مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية المقبلة تعلن عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزامها، الذي قطعتة على نفسها في هذا البرنامج، بالحد من عجز الميزانية، بعد أن تكشفت الحقيقة أنّ ما تمت معالجته من عجوزات في الميزانيات الأخيرة كان بسبب الأرتفاع المؤقت في أسعار النفط وليس بسبب جدية المعالجات الحكومية لمواجهة العجز...وفي الوقت ذاته يبرز بوضوح للعيان الموقف العاجز والمتذبذب في مواجهة الخلل الاقتصادي في كلمة نائب رئيس الوزراء وزير المالية في افتتاح المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين، حيث أسهبت الكلمة في وصف نتائج ومظاهر الأزمة فيما تجاهلت تشخيص مسبباتها!

ونحن سبق لنا أكثر من مرة أن لفتنا الانتباه إلى أنّ برنامج الحكومة عاجز عن مواجهة التحديات الكبرى التي تبرز أمامنا كدولة وكمجتمع، وقلنا إن الرؤية الحكومية والممارسة الحكومية لا تزال كما كانت منحصرة في حدود ونطاق الدولة الريعية المعتمدة على إيرادات بيع النفط وإعادة إنفاقها عبر قنوات الإنفاق الحكومي المعتادة، مع محاولة ترشيديّة لفظية للحد من العجز المتنامي في الميزانية!

ولعلنا نجد أنفسنا مجبرين على التذكير بما سبق أن أكدناه أكثر من مرة حول ضرورة الإنطلاق من رؤية بديلة تضع الأساس لخط تنموي يكون بمستوى التحديات وقادراً على مواجهة متطلبات الأنتقال إلى القرن الحادي والعشرين، ويتجه نحو البحث عن دور للكويت، يتعدّى كونها مجرد دولة مصدرة للنفط، وينقلها إلى دورها المفترض كميناء للمنطقة وكمركز تجاري ومالي وخدمي على أسس التنافسية واقتصاديات السوق مع كل ما يتطلبه تحقيق ذلك من استحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وتعليمية.

إن المجتمع الكويتي ، بكل مكوناته حُكماً وقوي اجتماعية واقتصاداً ومواطنين يحتاج أشد ما يحتاج اليوم إلى وجهة تنموية إنتاجية تحول بينه وبين الأزمات التي بدأت تطل علينا برأسها ولمواجهة التحديات الكبرى التي بدأت تطل علينا برأسها ولمواجهة التحديات الكبرى التي بدأت تبرز أمامنا ، وليكون للكويت دور مهم لمواطنيها أولاً وللمنطقة والعالم ثانياً ، وهذا ما يتطلب وجود ادارة سياسية فاعلة وحيوية وذات رؤية وقرار .